تأثير خدمات التسليم السريع وتسهيل التجارة على الاقتصاد العالمي

ملخص تنفيذي

المعلومات الأساسية والهدف

يمثِّل التسليم السريع عنصرًا حاسمًا لعديد من الشركات؛ إذ إنه يتيح لها تبادل السلع والأجزاء والعقود وغيرها على نحو سريع وآمن في أي مكان في العالم. وعلى صعيد الشركة الواحدة، يمكن توضيح دور التسليم السريع بسهولة، إلا أنّ التأثير العام لخدمات التسليم السريع الدولي على الاقتصاد العالمي يبدو أقل وضوحًا.

أسندت مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن» - المؤسسة التجارية العالمية العاملة في قطاع التسليم السريع- إلى مؤسسة «فرونتير إيكونوميكس» مهمة تقييم تأثير قطاع التسليم السريع على الاقتصاد العالمي. ويكمن الهدف من هذا المشروع في البحث عن إجابات للأسئلة التالية:

- ما هو الأثر الاقتصادي لقطاع التسليم السريع في الوقت الراهن؟
- ما هي العلاقة بين القدرة الجمركية والتجارة والتسليم السريع الدولي؟
- كيف يتغير دور التسليم السريع الدولي في تيسير النمو الاقتصادي في سياق التجارة الإلكترونية؟

أجرينا بحثًا مستقلاً للإجابة عن كل هذه الأسئلة، واستند تحليلنا إلى البيانات المستمدة من أعضاء مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن» وكذلك من المصادر المتاحة للجمهور.

نظرة عامة على قطاع التسليم السريع

توفر شركات التسليم السريع مجموعة من الخدمات لتلبية احتياجات العملاء، وتشمل خدمات التسليم المباشر من الباب إلى الباب، والتخليص الجمركي، وخدمات التسليم المحدد بوقت والتسليم في اليوم التالي، والخدمات المؤجلة (أي التسليم غير السريع)، فضلاً عن خدمات التتبع والتعقب. وبوجه عام، يستخدم الأفراد والشركات خدمات التسليم السريع لأنهم يدركون قيمة السمات الخمس الرئيسية للخدمة والمتمثِّلة في انتشارها العالمي وموثوقيتها وشفافيتها وسرعتها وأمانها.

يتمثَّل المستخدمون الرئيسيون لخدمات التسليم السريع في الشركات العاملة في القطاع الهندسي والتصنيع، بوصفها أكبر مستخدم لهذه الخدمات، يليها قطاع خدمات النقل والسلع الاستهلاكية وقطاع البيع بالتجزئة.

وبالرغم من وطأة الأزمة المالية العالمية، فقد شهدت أحجام التسليم السريع الدولي نموًا بمعدل متوسط بلغت نسبته 7% على مدار السنوات الخمس الماضية. وبالنظر إلى التقسيم الإقليمي، كان حجم النمو الأقوى يتركّز في مناطق خارج أوروبا وأمريكا الشمالية كما هو مبيّن في **الشكل 1**، وكان معدل النمو في الحجم عمومًا أعلى من معدل النمو التجاري.

الشكل 1: أعلى 5 تدفقات تتمتع بأسرع معدل نمو على مستوى المناطق ، 2011-2013

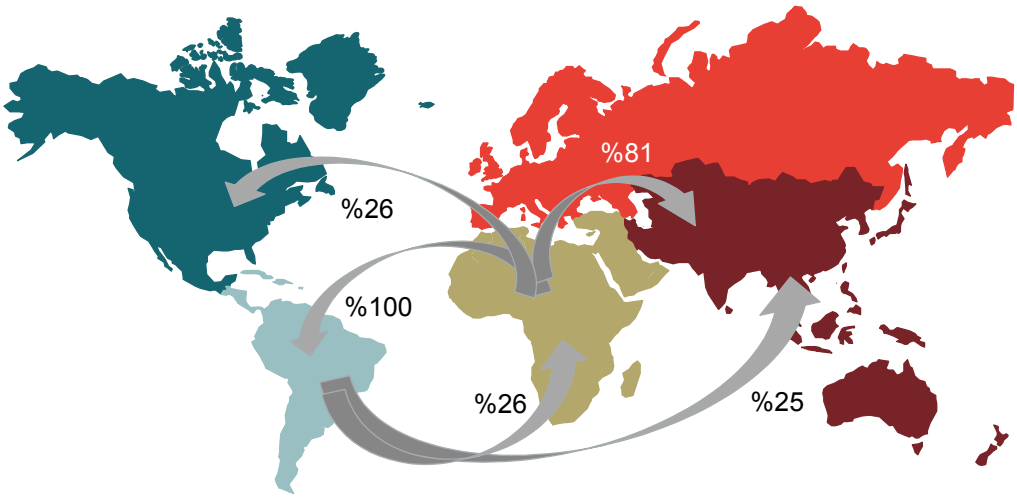

المصدر: استنادًا إلى البيانات الواردة من أعضاء مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن»

البصمة الاقتصادية

ساهم قطاع الشحن السريع بشكلٍ عام في توفير حوالي ثلاثة ملايين وظيفة في جميع أنحاء العالم وذلك في عام 2013، وهذا القطاع يمثّل 0.19% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ما يزيد على 140 مليار دولار أمريكي. وتستند نتائجنا إلى البيانات المقدَّمة من أعضاء مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن» فقط، ولذا ينبغي أن يُنظَر إليها على أنها تقدير متحفّظ لتأثير قطاع التسليم السريع أو البصمة العامة له. ولم نجمّع الأرقام لتعزيز مكانة مقدّمي خدمة التسليم السريع الآخرين؛ إذ تقلل الافتراضات اللازمة للقيام بذلك من موثوقية تحليلنا.

يبيّن **الجدول 1** التالي تقسيم نتائجنا بشأن لتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمستحثة، من حيث فرص العمل ونسبة الناتج المحلي الإجمالي كذلك. هذا ويوفر قطاع التسليم السريع تقريبًا 600000 فرصة عمل مباشرة [1] ويدعم أكثر من 1800000 فرصة عمل غير مباشرة وأكثر من 570000 وظيفة مستحثة.

[1] أعددنا تقريرًا عن الوظائف باعتبارها وظائف معادلة لدوام كامل وذلك لتوفير مقياس قابل للمقارنة. وفي ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة «أكسفورد إيكونوميكس» لصالح مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن» في عام 2009، فقد ورد أنّ إجمالي عدد فرص العمل المباشرة بلغ 1.3 مليون فرصة، ويستند هذا الرقم إلى عدد الرؤوس (أي عدد الأشخاص العاملين) بدلاً من معادل الدوام الكامل.

الجدول 1: التأثير المباشر وغير المباشر والمستحث لقطاع التسليم السريع

	العمالة العالمية	نسبة تأثير الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)
التأثير المباشر	585,000	%0.04
التأثير غير المباشر	1,815,000	%0.11
التأثير المستحث	571,000	%0.04
الإجمالي	**2,971,000**	**%0.19**

المصدر: تقديرات مؤسسة «فرونتير إيكونوميكس» المرتكزة على البيانات المقدَّمة من أعضاء مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن» والمصادر المتاحة للجمهور.

العلاقة بين القدرة الجمركية والتجارة والتسليم السريع الدولي

لقد قمنا بتحليل العلاقة بين القدرة الجمركية والتجارة والتسليم السريع الدولي، وانصب تحليلنا على عشرة تدابير محددة للقدرة الجمركية طبقًا لقاعدة بيانات مؤسسة «جلوبال إكسبرس أسوسيشن». ويرد بيان هذه التدابير في الشكل 2. وقد أنشأنا مؤشر القدرة الجمركية (CCI) استنادًا إلى هذه التدابير، ويسجّل هذا المؤشر عدد التدابير التي نفذها كل بلد.

الشكل 2: لمحة عامة عن تدابير القدرة الجمركية

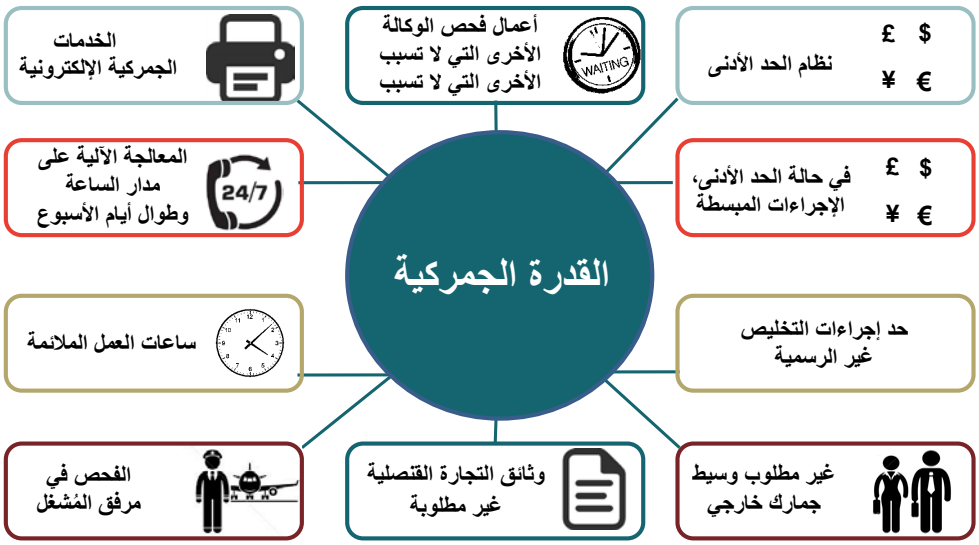

لقد وجدنا أنه حتى بعد التحكم في مجموعة من الدوافع المتوقعة، اكتشفنا وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين مؤشر القدرة الجمركية والتدفقات التجارية من أي بلد من البلدان وإليه. **على وجه التحديد، وجدنا أنّ تنفيذ أي إجراء إضافي من التدابير العشرة التي تشكّل مؤشر القدرة الجمركية (على سبيل المثال، المعالجة الآلية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع) يزيد النشاط التجاري بنسبة 4.4% في المتوسط للبلد الذي يحسِّن القدرة الجمركية لديه.** وتجدر الإشارة إلى أننا نتوقع حدوث هذا التأثير خلال فترة زمنية معقولة، فعلى سبيل المثال، استخدمت بوليفيا اثنين من تدابير القدرات الجمركية (على سبيل المثال، المعالجة الآلية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وساعات العمل الملائمة)؛ حيث نتوقع أن تزداد التجارة من بوليفيا وإليها بنسبة 8.8% أو 2.03 مليار دولار أمريكي. وبالمثل، إذا ما نفّذت الكاميرون نظام الجمارك الإلكتروني، فنتوقع أن تزداد التجارة بمعدل يفوق 670 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 4.3%، وقد أكدت المراجعات التي أجريناها للتحقق من صدق الإحصاءات أنّ:

- الاختبارات الإحصائية تشير إلى أنّ تأثير حالات التحسّن في مؤشر القدرة الجمركية يعد خطيًا، أي أنّ استخدام تدبيرين يعادل ضعف تأثير استخدام واحد فقط. ومع ذلك، قد لا تكون النماذج الاقتصادية من هذا النوع مجدية على نحو كبير بوصفها وسيلة للتنبؤ بأي تغيير جذري؛ فرغم أنّ المواصفات الخطية تقدِّم الحل الأمثل، ينبغي نظرها بحرص.

- ثمة تحسينات في تدابير القدرة الجمركية يستفيد منها كل من البلدان مرتفعة ومنخفضة الدخل على حد سواء.

- كذلك لا توجد اختلافات كبيرة في حجم هذا التأثير بين المناطق.

- يكمن الترجيح الأنسب لمكوّنات مؤشر القدرة الجمركية في تعيين أوزان متساوية.

وفوق كل ذلك، يكمن سؤال مهم نعتبره بمثابة خطوة ثانية في الآتي: ما الدور الذي يؤديه قطاع التسليم السريع في تسهيل التجارة الإضافية التي يمكن تيسيرها وفتح أبوابها بإجراء تحسينات على هذه القدرات الجمركية؟ يبيّن هذا التحليل بيانًا قاطعًا أنّ التسليم السريع الدولي يُعد من القنوات الرئيسية التي تتيح إجراء تحسين في مؤشر القدرة الجمركية لتسهيل إحداث طفرة تجارية. **وتُظهر نتائجنا أنّ أحجام التسليم السريع الدولي تلعب دورًا مهمًا في تسهيل التجارة المدعومة بتحسينات مؤشر القدرة الجمركية. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يصل إلى ثلثي هذه التجارة يتيسّر بصورة مباشرة عن طريق التسليم السريع الدولي، وذلك في ظل وجود تقدير متوسط معقول للتأثير يتمثّل في نسبة تبلغ 50%.**

دور التسليم السريع الدولي في سياق التجارة الإلكترونية

لقد تغيّرت عادات تسوق العملاء تغيّرًا كبيرًا خلال العقد الماضي في ظل الاستخدام واسع النطاق لشبكة الإنترنت، وفي المستقبل، نتوقع للتجارة الإلكترونية أن:

- تستمر في النمو بشكل كبير في المستقبل؛ حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 10% فأكثر
- تنتشر انتشارًا عالميًا على نحو متزايد بحيث تشهد المناطق خارج أوروبا وأمريكا الشمالية نموًا بوتيرة أسرع من المعدل المتوسط

تشير هذه الاتّجاهات إلى أنّ خدمات التسليم السريع الدولي من المحتمل أن تلعب دورًا متزايدًا ومتناميًا في تسهيل تدويل الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي من غير المرجح أن تُنشئ سلاسل توريد خاصة بها.

ورغم ذلك، في سياق ظهور التجارة الإلكترونية الدولية وانبثاقها، ثمَّة دلائل تُشير إلى أنه قد تكون هناك عودة إلى بعض أشكال الحماية، وقد تُعيق زيادة الحماية أو تأخير الإصلاح تحقيق توسعات في التجارة الإلكترونية، والتي من المتوقع أن تمثّل أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

تداعيات السياسة

نستنتج من ذلك أنّ التحسينات التي تشهدها القدرات الجمركية للسلع التي تتطلب التخليص الفوري توفر فوائد مباشرة كبيرة للبلدان عن طريق زيادة حجم التجارة، ولذلك؛ ينبغي لصناع السياسة في مختلف أنحاء العالم مراعاة الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين النتائج التي يحرزونها (المُوضحة في الملحق 3)، وذلك لتجنب فقدان القيمة الاقتصادية. وتعتمد فوائد تحسين القدرات الجمركية بشكل كبير على توافر خدمات التسليم السريع الدولي، ونتيجة لذلك، ينبغي لواضعي السياسات ضمان إدخال أي تحسينات في القدرات الجمركية في سياق تمكين خدمات التسليم السريع الدولي؛ حيث من المحتمل أن يؤدي التسليم السريع الدولي دورًا متزايدًا ومتناميًا في تسهيل المنافع والفوائد المكتسبة من التجارة الإلكترونية الدولية (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة)، فقد يكون للتحسينات التي أُجريَت على القدرات الجمركية تأثير أكبر على التجارة في المستقبل.

إنّ مؤسسة «فرونتير إيكونوميكس ليمتد» التي تمارس أعمالها في أوروبا عضو في شبكة «فرونتير إيكونوميكس»، التي تتضمن شركات مستقلة توجد مقارها في أوروبا (بروكسل وكولن ولندن ومدريد) وأستراليا (ملبورن وسيدني). وتتمتع الشركات بملكية مستقلة، كما أنّ الالتزامات القانونية التي تبرمها أي من الشركات لا تفرض أي التزامات على الشركات الأخرى التي تضمها الشبكة. وتجدر الإشارة إلى أنّ كل الآراء الموضحة والمُعبّر عنها في هذه الوثيقة تخص وجهة نظر مؤسسة «فرونتير إيكونوميكس ليمتد».